العدد الخامس عشر
السَّنة الثَّامنة – المجلد الأول

محرّم ١٤٤٦ هـ
يوليو ٢٠٢٤ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بهما من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٥

وقف السنة والتراث النبوي

المُحتَوَيَات

الحديث الموضوعي

التَّحذيرُ مِنْ آفةِ العُجْبِ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ ومَقَالاتِ الأئمَّة ١١

أ.د. عبدالله بن عبدالرحيم بن حسين ابن محمود..... ١٢-٨٢

الجرح و التعديل

الرواة الذين رُمُوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة جمعًا ودراسة..... ٨٥

د. عبد الرحمن بن أنيس بن أحمد جمال ٨٦-١٥٦

روايةٌ و دِرَايةٌ

مرويات فضل الرَّوْحَاء وما جاورها من الأودية والجبال جمعًا ودراسةً ١٥٩

د. أيمن بن أحمد بن صالح الرحيلي ١٦٠-٢٢٨

علل الحديث

تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم -دراسة نظرية تطبيقية على صحيحه- ٢٣١

د. إيهاب سليمان سليمان..... ٢٣٢-٢٧٦

نوادِر

صحيح مُسْلِم رواياته، وتحرير زمن تأليفه، وموازنته بزمن تأليف صحيح البخاري ٢٧٩

محمد زياد بن عمر التُّكْلَة..... ٢٨٠-٣٢٢

التراجم و الطبقات

ترجمة مفيد بغداد الحافظ محمد بن أحمد الدقاق المعروف بابن الخاضبة (ت٤٨٩هـ) ٣٢٥

د. عبد الله بن يحيى بن عبد الله العوبل ٣٢٦-٣٧٩

الجرح و التعديل

باب يعنى بالمباحث المتعلقة برواة السنة النبوية و تراجمهم، ومعرفة أحوالهم جرحًا وتعديلًا.

الرواة الذين رُمُوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة جمعًا ودراسة

د. عبد الرحمن بن أنيس بن أحمد جمال

الأستاذ المشارك بقسم علوم الحديث
بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.8

ملخص البحث

تبرز فكرة هذا البحث في جمع ودراسة من اتهم بالاعتزال من رواة الكتب الستة، ذكرت فيه اثني عشر راويًا، تسعة منهم من رجال الكتب الستة، وثلاثة آخرون أدخلتهم في البحث، ممن ترجم لهم الحافظان -المزي وابن حجر- في -تهذيبيهما-، على أنهم من رجال الكتب الستة، لكنهم مخرج لهم في غيرها، أخرج لأحدهم البخاري في -الأدب المفرد-، والثاني خرج له أبو داود في -القدر-، والثالث خرّج له ابن ماجه في -التفسير-، ثم ذكرت من اتهمهم بالاعتزال، وناقشت كلامهم، وهل صحت نسبة الاعتزال إليهم، أم لا؟ ثم سردت أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ثم بينت درجاتهم في الحديث قبولاً ورداً، وكذلك ذكرت عدد أحاديث كل راوٍ منهم، وقد عرّفت في مقدمة هذا البحث بالمعتزلة وذكرت أبرز عقائدهم، والفِرَق التي ترتبط بها من القدرية، والجهمية، ثم عقدت مقارنة بين هذه الفِرَق الثلاثة، وبينت توجيه العلماء لإخراج حديث من كان هذا حاله في كتبهم.

الكلمات المفتاحية:

رواة - رُمي - اتهم - بدعة - معتزلة - الكتب الستة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من أعظم الشرف لطالب العلم أن يكون عمله في خدمة السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، ولما كانت الكتب الستة المعروفة لدى القاصي والداني هي الركيزة الأولى، والوعاء الأكبر للسنة، وقد نالت عناية العلماء في القديم والحديث، فمن شارح لها ومبيّن لغوامضها، ومن مترجم لرجالها ومبيّن لأحوالهم ودرجاتهم، ولا زال أهل العلم يبحثون عن جوانب خفية لم يسبقهم إلى طرقها أحد، ليحظى بشرف خدمة أعظم دواوين السنة، وكانت لي رغبة أن أشارك في هذا المضمار المبارك طالبًا الأجر من الله تعالى، وفقني الله تعالى للنظر في جماعة من رجال أصحاب هذه الدواوين، من: (الرواة الذين رموا بالاعتزال من رجال الكتب الستة)، وهم تسعة رواة، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين ترجم لهم الحافظان -المزي وابن حجر- في "تهذيبيهما"، على أنهم من رجال أصحاب الكتب الستة، لكنهم من رجالهم خارج الكتب الستة، وقد اجتهدت قدر استطاعتي في توضيح أحوال هؤلاء الرواة، سائلاً الله التوفيق والسداد والقبول.

مشكلة البحث:

١. قلة أو ربما عدم وجود مصادر تخصصت في دراسة أحوال من اتهم بالاعتزال من أهل الرواية، لاسيما رواة الكتب الستة.

٢. التمييز بين من رمي بالاعتزال من الرواة وثبتت التهمة في حقهم، ومن رمي بالاعتزال لمجرد الاتهام بالقدر.

٣. التداخل الشديد وقوة الاشتباه بين مصطلحي القدرية والمعتزلة، إذ أن كل معتزلي قدري، وليس العكس.

٤. طرق إثبات اعتزال الراوي، مع قلة محتوى الكلام عن عقيدة كل راوٍ من الرواة المستهدفين بالبحث ضمن تراجمهم، وهل كل من قيل فيه أنه معتزلي يلزم أن يكون كذلك، أم أن مقصد من رماه بذلك التغليظ والتعظيم لشأن البدعة؟.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١- الاعتناء بدراسة تتعلق بالكتب الستة، لما لها من عظيم الاهتمام في نفوس المسلمين.

٢- بيان منهج علماء الحديث في الرواية عن أهل البدع بشروط وضوابط، وأنهم لا يقبلونها جملة، وكذلك لا يردونها جملة، بل الأمر عندهم على التفصيل، ولهم في ذلك ضوابط دقيقة.

٣- أن أصحاب البدع ليسوا سواء على درجة واحدة، بل هم متفاوتون، ففرق بين مبتدع يدعوا لبدعته، رأس فيها، وآخر ليس بداعٍ، وبين مبتدع واقع في بدعة غليظة مختلف في تكفير صاحبها وآخر دونه.

٤- بيان حال من روى له العلماء من أهل البدع -وممن رمي ببدعة الاعتزال على الخصوص، وهي من أشد البدع- بذكر أقوال العلماء في أحوالهم؛ حتى يسهل على الطالب معرفة ذلك.

٥- بيان أسباب إخراج العلماء الجهابذة لهؤلاء الرواة مع اتهامهم ببدعة الاعتزال، والتماس ما يمكن التماسه من الأعذار لهم لإخراجهم مرويات من هذا حاله.

منهج العمل في البحث:

- عرّفت بالمعتزلة باختصار، وذكرت شيئًا من أصول عقائدهم،

وعرضت للفِرق المرتبطة بهم من القدرية والجهمية، ثم قارنت بين ما تشترك فيه كل فرقة مع الأخرى من العقائد، وكذا أشهر ما تفردت به كل فرقة منهم عن غيرها.

- ذكرت جميع من وقفت عليهم من رواة أصحاب الكتب الستة، الذين اتهموا بالاعتزال.

- ذكرت ثلاثة رواة آخرين ترجم لهم الحافظان -المزي وابن حجر- في -تهذيبيهما-، وهم من رجال أصحاب الكتب الستة، لكن خارج الكتب الستة.

- بدأت الترجمة بذكر رموز من أخرج له من الأئمة أصحاب الكتب الستة، والكتب التي خرّج فيها حديث الراوي.

- أوردت نصوص الأئمة الذين اتهموهم بالاعتزال، ومن تكلم في عقيدته مطلقًا.

- جمعت كلام أئمة الجرح والتعديل في كل راوٍ باختصار.

- ناقشت نصوص العلماء الذين رموهم بالاعتزال، ثم رجّحت هل صحت نسبة الاعتزال إليهم، أم أنها مجرد تهمة.

- بيّنت درجة وحال الراوي في الحديث.

- ذكرت عدد ما لكل راوٍ من الأحاديث داخل الكتب الستة.

- وضّحت وجهة نظر العلماء لقبول مرويات من اتهم ببدعة الاعتزال أو القدر ونحوها.

- الرجوع في كل ذلك إلى كتب الأصول سواء في العقائد، أو الفرق، أو الجرح والتعديل، أو المصطلح.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي؛ لم أعثر على من قام بجمع من اتهم بالاعتزال

من رواة أصحاب الكتب الستة، وبالتبع من اتهم بالاعتزال من الرواة عموماً، وكل الأبحاث التي وقفت عليها في هذا الباب، إما عامة، أو خاصة في كتب معينة، أو تناولت من اتهموا بالاعتزال لكن بدون استيعاب، فمن تلك الكتب:

١- من رمي بمعتقد سيئ، ولم يثبت فيه ذلك، دراسة في رجال البخاري ومسلم، أ. صالح الكشبور.

وهذا البحث مقيد برجال البخاري ومسلم، وذكر فيه بدعة الإرجاء، والتشيع والقدر، وغير ذلك، إلا أنه لم يذكر أحداً ممن رمي بالاعتزال.

٢- منهج البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح، إعداد الطالبة: إندونيسيا بنت خالد حسون، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى لعام ١٤٢٤هـ.

وهذا البحث خاص بمن رمي بالبدعة من رجال البخاري فقط.

٣- الرواة الذين اتهموا بالقدر، وتفرد البخاري أو مسلم بالرواية عنهم، دراسة نقدية، لمحمود أحمد رشيد، ضمن مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد ٣. لعام ٢٠١٥م.

وهذا البحث يناقش من رمي بالقدر، ممن انفرد البخاري أو مسلم بالرواية لهم، ومن ثم لم يذكر فيه من رُمي بالقدر ممن اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثهم، وبحثنا يناقش بدعة أخص من بدعة نفي القدر، وهي بدعة الاعتزال.

٤- الرواة المتهمون ببدعة، وانفرد الإمام مسلم بالروايات عنهم في صحيحه؛ دراسة وتخريج، لزينب بنت فيصل مسلاتي، قسم القرآن والحديث، رسالة ماجستير، جامعة ملايا. لعام ٢٠١٣م.

وهذا البحث عام في الكلام عن البدعة، وخاص بمن اتهم بالبدعة من رجال مسلم فقط.

٥- الرواة المبدعون من رجال الكتب الستة، لمحمد بن سعيد رسلان، رسالة دكتوراه، طبعت عام ١٤٣٤هـ.

وهذا البحث فيمن رمي بالبدعة عموماً من رجال الكتب الستة، وقد أورد الباحث عدداً من الرواة الذين ذكرتهم في بحثنا هذا، إلا أنه لم يشر إلى بدعة الاعتزال، سوى ما ذكره في راويين، ولم يفصّل كثيراً فيما رُمُوا به من البدع.

خطة البحث:

بدأت البحث بمقدمة، ذكرت فيها أهمية الموضوع، ومشكلته، وأسباب اختياره، ومنهجي فيه، والدراسات السابقة، والدراسة التطبيقية، وقسمتها إلى أربعة مباحث، وكل مبحث فيه مطالب.

المبحث الأول: التعريف بالفرق: المعتزلة والقدرية والجهمية، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمعتزلة.

المطلب الثاني: التعريف بالقدرية الأولى.

المطلب الثالث: التعريف بالجهمية.

المبحث الثاني: المقارنة بين عقيدة الفرق الثلاث من حيث الاشتراك والاختلاف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقارنة بين عقيدة المعتزلة، ومن رمي بالقدر.

المطلب الثاني: المقارنة بين عقيدة المعتزلة، والجهمية.

المبحث الثالث: توجيه العلماء لقبول مرويات أهل البدع مطلقًا، والمعتزلة على وجه الخصوص.

المبحث الرابع: ذكر الرواة الذين رُموا بالاعتزال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من اتهم بالاعتزال من رجال الكتب الستة.

المطلب الثاني: من اتهم بالاعتزال من رجال أصحاب الكتب الستة في غير الكتب الستة.

والخاتمة، وفيها أبرز النتائج.

ثم الفهارس، وتشمل:

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بالفرق الثلاث: المعتزلة، والقدرية، والجهمية، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمعتزلة:

سبب التسمية بالمعتزلة:

اختلف العلماء حول السبب الذي من أجله سُميت المعتزلة بهذا الاسم، أذكر بعضه.

القول الأول: أن سبب التسمية هو اعتزال واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري.

قال الشهرستاني: "دخل واحد على الحسن البصري، فقال: يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة؛ وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركنًا من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟

فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقًا، ولا كافر مطلقًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة"[1].

وقال أبو عمرو بن العلاء: "كان قتادة السدوسي من أنسب الناس، وكان قد أدرك دغفلاً، وكان يدور البصرة أعلاها وأسفلها بغير قائد، فدخل مسجد البصرة، فإذا بعمرو بن عبيد ونفر معه قد اعتزلوا من

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٧).

حلقة الحسن البصري، وحلقوا وارتفعت أصواتهم، فأمهم وهو يظن أنها حلقة الحسن، فلما صار معهم عرف أنها ليست هي، فقال: إنما هؤلاء المعتزلة، ثم قام عنهم، فمذ يومئذ سموا المعتزلة"[(١)].

والناظر في القصتين يجد أن الأولى منهما تقول بأن الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، هو واصل بن عطاء، بينما الثانية فيها أن الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، هو عمرو بن عبيد، ولا إشكال فيحتمل أنهما كانا على رأي واحد، وأنهما كانا يحضران مجلس الحسن، وأن أحدهما ترك المجلس لذات السبب الذي ترك من أجله الأول.

قال أبو منصور البغدادي: "لما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها، خرج واصل بن عطاء، عن قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه، التي خالف بها أقوال الفرق قبله، طرده عن مجلسه؛ فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة، وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عبيد بن باب؛ فقال الناس يومئذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسُمي أتباعَهما من يومئذ معتزلة"[(٢)].

وقال أبو المظفر الأسفراييني: "ثم ظهر بعدهم في زمان الحسن البصري بالبصرة خلاف واصل بن عطاء الغزال في القدر، وفي القول بمنزلة بين المنزلتين، ووافقه عمرو بن عبيد فيما أحدثه من البدعة فطردهم الحسن البصري من مجلسه فاعتزلوه بأتباعهم"[(٣)].

---

(١) وفيات الأعيان (٤/ ٨٥).

(٢) الفرق بين الفرق (ص٩٨).

(٣) التبصير في الدين (ص٢١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص٣٩).

وبعضهم يرى رأيًا أخر وهو أنهم ابتدعوا قول المنزلة بين المنزلتين ففارقوا به قول المسلمين واعتزلوهم بذلك.

قال أبو المظفر: "ثم حدث في أيام الحسن البصري، خلاف واصل بن عطاء الغزال في القدر، وفى المنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته، فطردهما الحسن عن مجلسه، فاعتزلا عن سارية من سواري مسجد البصرة، فقيل لهما ولاتباعهما معتزلة؛ لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر"[(١)].

وقال المسعودي: "مات واصل بن عطاء- ويكنى بأبي حذيفة- في سنة إحدى وثلاثين ومائة، وهو شيخ المعتزلة وقديمها، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، وهو أن الفاسق من أهل الملة ليس بمؤمن ولا كافر، وبه سميت المعتزلة، وهو الاعتزال"[(٢)].

وأقرب هذه الأقوال هو الأول، وهو القول الأشهر في كتب تاريخ الفرق ونشأتها، فلا يخلوا مصدر تكلم عن المعتزلة إلا وذكر أن هذا هو سبب تسميتهم بذلك.

أشهر الأسماء التي أُطلقت على المعتزلة، وعرفوا بها بين الفرق:

١- **المعتزلة**: وقد سبق الكلام عنه.

٢- **القدرية**: سموا بذلك لتكذيبهم بالقدر، مع أنهم لا يعجبهم أن يطلق عليهم قدرية، وينفون ذلك عن أنفسهم، ويقولون: مثبتة القدر

(١) التبصير في الدين (ص١٥).

(٢) مروج الذهب ومعادن الجوهر (٣/ ٢٢٢)، (٤/ ٢٢).

من الجبرية وغيرهم أولى بهذا الاسم -القدرية- منا، أما نحن فنقول: لا قدر، فكيف نُنْسبُ إلى شيء نحن ننكره ولا نقول به؟[١].

وقد أجاب ابن قتيبة والجويني على قولهم بأن من نفى القدر من الله تعالى وأضافه إلى نفسه يوجب أن يُسمى قدري، لأن مدعي الشيء لنفسه أحق أن ينسب إليه[٢].

ولا يخفى أن سبب بُغضِهم لهذا الاسم "القدرية"، ما رُوي عن النبي ﷺ، وصحابته الكرام، من الأحاديث والأخبار في ذم القدرية، و"أنهم مجوس هذه الأمة"، ولقد كان الذم به متفقًا عليه[٣].

قال إمام الحرمين: "شبههم بهم ﷺ يعني المجوس- لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة كما قسمت المجوس فصرفت الخير إلى يزدان، والشر إلى أهرمن، ولا خفاء باختصاص هذا الحديث بالقدرية"[٤].

٣- **الوعيدية**: بسبب ما اشتهروا به من قولهم بإنفاذ الوعد والوعيد لا محالة، وأن الله تعالى لا خُلف في وعده ووعيده، فلابد من عقاب المذنب إلا أن يتوب قبل الموت.

٤- **المعطلة**: بسبب نفيهم الصفات وتعطيلها وتأويل ما لا يتوافق مع مذهبهم من نصوص الكتاب والسنة.

أصول مذهب المعتزلة:

لقد ارتكزت عقيد المعتزلة على عدة أصول كلامية، جمعوا تحت هذه الأصول كل بدعة وضلالة خالفوا بها أهل القبلة، وقد تمثلت هذه

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٧٦٠، ٧٦١).
(٢) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٥٥)، شرح مسلم للنووي (١/ ١٥٤).
(٣) الملل والنحل (١/ ٤٢)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٣/ ٢٢٣).
(٤) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٤)، معالم السنن للخطابي (٤/ ٣١٧).

الأصول في خمسة، أذكرها مع بيان ما يتضمنه كل أصل منها من البدع اختصاراً.

الأصل الأول: العدل.

قال ابن أبي العز الحنفي: "أما العدل، فستروا تحته نفي القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جورا!! والله تعالى عادل لا يجور"[(١)].

الأصل الثاني: التوحيد.

وقال: "أما التوحيد فستروا تحته القول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدد القدماء!!".

الأصل الثالث: الوعد والوعيد.

وقال: "وأما الوعيد، فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيداً فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده، لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم!!".

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين.

وقال: "فعندهم أن من ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر!!".

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وقال: "قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا!!"[(٢)].

---

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٧٩٢).

(٢) شرح الطحاوية (٢/ ٧٩٢، ٧٩٣).

قال ابن حزم: "المعتزلة، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية"[(١)].

قال أبو الحسين المَلَطي: "واعلم أن المعتزلة التي تحب أن تعرف ما هي عليه كما سألتني أن أشرح لك ذلك لتعلمه فاعلم أنها بنيت على الأصول الخمسة التي ذكرتها ذلك فالمعتزلة كلها متمسكون بالقول بذلك ويجادلون عليه"[(٢)].

قال المسعودي: بعد أن ذكر هذه الأصول الخمسة وما تعنيه باختصار: "فهذا ما اجتمعت عليه المعتزلة، ومن اعتقد ما ذكرنا من هذه الأصول الخمسة كان معتزليًا، فإن اعتقد الأكثر أو الأقل لم يستحق اسم الاعتزال، فلا يستحقه إلا باعتقاد هذه الأصول الخمسة، وقد تُنُوزع فيما عدا ذلك من فروعهم"[(٣)].

عقيدة المعتزلة:

عقيدة المعتزلة في باب القدر -أفعال العباد-:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "وإذ قد فرغنا من بيان أقسام الفعل وما يتصل به، نعود إلى الدلالة على أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم هم المحدثون لها"[(٤)].

قال أبو الحسن الأشعري: "أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي، ولا شيئًا من أفعال غيره، إلا رجلاً منهم فإنه

---

(١) الملل والنحل (١/ ٤٣).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٣٧).

(٣) مروج الذهب ومعادن الجوهر (٣/ ٢٢٢).
وقد تناول هذه الاصول بالشرح والبيان القاضي عبد الجبار بن أحمد رأس الاعتزال في وقته، وله فيها كتابان، أحدهما "المغني في أبواب التوحيد والعدل"، والثاني: "شرح الأصول الخمسة".

(٤) شرح الأصول الخمسة (ص٣٢١)، وينظر: (ص٣٣٤، ٧٥٩، ٧٦٦).

زعم أن الله خلقها بأن خلق أسماءها وأحكامها حكي ذلك عن صالح قبة"[١].

عقيدة المعتزلة في باب الإيمان:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "وأما ما أجمعوا عليه: فقد أجمعت المعتزلة على... وأن الإيمان قول ومعرفة وعمل،..."[٢].

قال أبو محمد ابن حزم: "ذهب المعتزلة والشيعة وجميع الخوارج إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين، والإقرار به باللسان، والعمل بالجوارح، وأن كل طاعة وعمل خير فرضًا كان أو نافلة فهي إيمان"[٣].

عقيدة المعتزلة في باب الصفات:

اتفقت كلمت المعتزلة بمختلف طوائفها على نفي جميع الصفات، لأنه بزعمهم لو اتصف بالصفات، للزم من ذلك مماثلته في القدم، ولزم تعدد القدماء، ومن ثم يقولون: أن الله تعالى عالم بلا علم، أو عالم بعلم هو ذاته، وقادر بقدرة هي ذاته.

قال أبو الحسين الخياط المعتزلي: "إن الله تعالى لو كان عالمًا بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديمًا، أو يكون محدثًا، ولا يمكن أن يكون قديمًا، لأن هذا يوجب وجود اثنين قديمين، وهو تعدد، وهو قول فاسد"[٤].

وقال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "الأصل في ذلك، أنه تعالى لو كان يستحق هذه الصفات لمعان قديمة، وقد ثبت أن القديم إنما يخالف مخالفَه بكونه قديمًا، وثبت أن الصفة التي تقع بها المخالفة عند الافتراق

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٨١)، الملل والنحل (١/ ٤٤).
(٢) المنية والأمل (١/ ١٣)، شرح الأصول الخمسة (ص٦٩٥).
(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٠٦).
(٤) الانتصار (ص٨٢).

بها تقع المماثلة عند الاتفاق، وذلك يوجب أن تكون هذه المعاني مثلًا لله تعالى، حتى إذا كان القديم تعالى عالمًا لذاته، قادراً لذاته، وجب في هذه المعاني مثله، ولوجب أن يكون الله تعالى مثلاً لهذه المعاني، تعالى الله عن ذلك علواً كبيرًا"[(١)].

عقيدة المعتزلة في كلام الله تعالى -القرآن-:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "وأما مذهبنا في ذلك، فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق محدث، أنزله الله على نبيه ... هو الذي نسمعه اليوم ونتلوه، وإن لم يكن محدثًا من جهة الله تعالى فهو مضاف إليه على الحقيقة، كما يضاف ما ننشده اليوم من قصيدة أمرئ القيس على الحقيقة، وإن لم يكن محدِثًا لها الآن"[(٢)].

عقيدة المعتزلة في رؤية الله -عز وجل-:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "فأما أهل العدل بأسرهم، والزيدية، والخوارج، وأكثر المرجئة، فإنهم قالوا: لا يجوز أن يُرى الله تعالى بالبصر، ولا يدرك به على وجه، لا لحجاب ومانع، ولكن لأن ذلك يستحيل"[(٣)].

عقيدة المعتزلة في باب وعيد أصحاب الكبائر:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "والذي يدل على أن الفاسق يخلد في النار، ويعذب فيها أبداً، ما ذكرناه من عمومات الوعيد، فإنها كما تدل على أن الفاسق يُفعل به ما يستحقه من العقوبة، تدل على أنه

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص١٨٦، ١٨٧)، مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٥)، والملل والنحل (١/ ٤٢).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٥١٧)، مقالات الإسلاميين (٢/ ٣٨٠)، والملل والنحل (١/ ٤٢).

(٣) المغني (٤/ ١٣٩)، شرح الأصول الخمسة (ص٢٦٦، ٢٦٧)، مقالات الإسلاميين (١/ ١٣١)، والملل والنحل (١/ ٤٢).

يخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت، إلا وفيها ذكر الخلود والتأبيد وما يجري مجراهما"[(١)].

عقيدة المعتزلة في باب الشفاعة:

قال الإمام الآجري: "اعلموا رحمكم الله أن المنكر للشفاعة يزعم أن من دخل النار فليس بخارج منها، وهذا مذهب المعتزلة يكذبون بها"[(٢)].

عقيدة المعتزلة في باب الأمر المعروف والنهي عن المنكر

قال أبو الحسن الأشعري: "وأجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة: باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك"[(٣)].

المطلب الثاني: التعريف بالقدرية الأولى ونشأتها:

تعريف القدريَّة: هم الذين ينفُون القدر، ويقولون: إن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد، ويجعلون العبد خالقَ فِعل نفسه، ويقولون: إن الله تعالى لا يعلم الشيء إلا بعد وقوعه، وأن الأمر أنف.

نشأة القدريَّة:

اختلفت الأراء حول نشأة القول بالقدر، وعلى يد من نشأ القول به، وأهم الأقوال في ذلك:

القول الأول: أن أول ظهور القول بالقدر كان في البصرة، وكان في آخر عصر الصحابة بعد عصر الخلفاء الراشدين، وفي زمن صغار الصحابة، من أمثال ابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وكان أول ظهوره على يد رجل من أهل البصرة يقال له: سيسويه،

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٦٥٦)، مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٩)، والملل والنحل (١/ ٤٤).
(٢) الشريعة (٣/ ١١٩٨)، وينظر في ذلك أيضًا: شرح الأصول الخمسة (ص٦٧٨)، مقالات الإسلاميين (٢/ ٣٥٤).
(٣) مقالات الإسلاميين (٢/ ٣٥٤)، الفصل في الملل والنحل (٤/ ١٣٢).

وبعضهم يسميه: سوسن، ثم تلقفها عنه معبد الجهني، وأخذ عن معبد غيلان بن مسلم الدمشقي.

قال أبو عمرو الأوزاعي: "أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له: سوسن، وكان نصرانيًا فأسلم، ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد"[(١)].

وقال معاذ بن معاذ: "سمعت ابن عون، يقول: أول ما تكلم من الناس في القدر بالبصرة، معبد الجهني، وأبو يونس الأسواري.

قال معاذ، قال ابن عون: قال هذا القول يومًا، وصعد إلينا أبو نعامة العدوي، وكان أكبر من ابن عون، فلما رآه ابن عون أجلسه إلى جنبه، فقال: يا أبا نعامة: متى تكلم الناس في القدر، قال: إنما تكلموا فيه حيث تكلم سنسويه، وتابعه معبد الجهني"[(٢)].

وقال ابن عون: "أدركت الناس، وما يتكلمون إلا في علي، وعثمان حتى نشأ هاهنا حقير يقال له: سنسويه البقال، قال: "فكان أول من تكلم في القدر"[(٣)].

وقال يونس بن عبيد: "أدركت البصرة وما بها قدري إلا سنسويه، ومعبد الجهني، وآخر ملعون في بني عوافة"[(٤)].

وقال أنس بن عياض: "أرسل إلي عبد الله بن يزيد بن هرمز، فقال: لقد أدركت وما بالمدينة أحد يتهم بالقدر، إلا رجل من جهينة يقال له معبد، فعليكم بدين العواتق اللاتي لا يعرفن إلا الله"[(٥)].

ودليل هذا القول ما رواه الإمام مسلم في "صحيحه" من طريق يحيى

(١) القدر للفريابي (ص٢٠٦)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٨).

(٢) القدر للفريابي (ص٢٠٦).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٦).

(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٧).

(٥) الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٦).

بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين، أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، فقال ابن عمر: "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني"، والذي يحلف به عبد الله بن عمر "لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر"[(١)].

قال النووي: "قوله: "أول من قال في القدر" فمعناه: أول من قال بنفي القدر فابتدع وخالف الصواب الذي عليه أهل الحق،... وزعمت القدرية أنه سبحانه وتعالى لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه وتعالى بها، وأنها مستأنَفة العلم؛ أي: إنما يعلمها سبحانه بعد وقوعها، وكذَبوا على الله سبحانه وتعالى وجل عن أقوالهم الباطلة علوّاً كبيراً، وسميت هذه الفرقة قدريةً لإنكارهم القدر"[(٢)].

وقال أيضًا: "قوله: "وأن الأمر أُنف"؛ أي: مستأنَف، لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه، كما قدمنا حكايته عن مذهبهم الباطل، وهذا القول قول غلاتهم، وليس قول جميع القدريَّة، وكذَب قائله وضلَّ وافترى، عافانا الله وسائر المسلمين"[(٣)].

ثم تلقى ذات الفكرة عن معبد الجهني رجل آخر يقال له غيلان بن مسلم الدمشقي، ويعدونه ثاني من تكلم في القدر من المسلمين.

---

(١) مسلم، ح(٨).
(٢) شرح النووي (١/ ١٥٣).
(٣) شرح النووي (١/ ١٥٦).

القول الثاني: أن أول ما حدث القول بالقدر قبل معبد الجهني، وكان بالحجاز لما احترقت الكعبة، فقال رجل: "احترقت بقدر الله تعالى"، فقال آخر: "لم يقدر الله هذا"[(١)].

وهناك قول ثالث: لكنه أضعف من الثاني.

والقول الأول الأرجح والأشهر، والذي تدل عليه أثار العلماء من السلف، كما سبق بيانه.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: "وقد ردّ على هؤلاء من بقى من الصحابة، كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وواثِلَة بن الأسْقَع، وكان أكثره بالبصرة والشام، وقليل منه بالحجاز، فأكثر كلام السلف في ذم هؤلاء القدرية؛ ولهذا قال وَكِيع بن الجرَّاح: القدرية يقولون: الأمر مستقبل، وأن الله لم يقدر الكتابة والأعمال،...لكن لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد، صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق"[(٢)].

قال الحافظ ابن كثير: "كان معبد الجهني ممن خرج مع ابن الأشعث، فعاقبه الحجاج عقوبة عظيمة بأنواع العذاب ثم قتله، وقال سعيد بن عفير: بل صلبه عبد الملك بن مروان في سنة ثمانين بدمشق ثم قتله،... وقيل إن الأقرب قتل عبد الملك له والله سبحانه وتعالى أعلم"[(٣)].

وبموت هذين الرجلين وكثير من أتباعهما كاد ما كانوا يدعون إليه "أن الامر أُنف"، وأن الله لم يقدر على العباد أفعالهم" أن يندثر وينقرض، حتى ظهرت فرقة جديدة تحمل نفس الاسم "القدرية" وتعدل بعض الشيء مما كان عليه شيوخهم الأول، وهم ما يسمون الآن بالمعتزلة.

قال الحافظ ابن حجر: "قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا

(١) الإيمان لابن تيمية (ص٣٠١).

(٢) الإيمان (ص:٣٠٢).

(٣) البداية والنهاية (٣٦/٩ - ٣٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٩٤/٣).

المذهب ولا نعرف أحداً يُنسب إليه من المتأخرين، قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهبا باطلاً، أخف من المذهب الأول"[(١)].

المطلب الثالث: التعريف بالجهمية:

الجهمية فرقة كلامية ترجع نسبتها إلى رجل من أهل خراسان، ظهر في المائة الثانية من الهجرة سنة ٢هـ، يقال له الجهم بن صفوان الترمذي[(٢)].

قال شيخ الإسلام بن تيمية: "وقد ذكرنا في غير هذا الموضع، أن مبدأ التجهم في هذه الأمة كان أصله من المشركين ومبدلة الصابئين من الهند واليونان، وكان من مبدلة أهل الكتاب من اليهود، وأن الجعد بن درهم ثم الجهم بن صفوان ومن اتبعهما أخذوا ذلك عنهم، وأنه بعد ذلك أواخر المائة الثانية وقبيلها وبعدها، اجتلبت كتب اليونان وغيرهم من الروم من بلاد النصارى، وعربت، وانتشر مذهب مبدلة الصابئة مثل أرسطو وذويه"[(٣)].

قال الإمام أحمد وهو يتكلم عن الجهم: "أَضلَّ بكلامه بشراً كثيراً، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ووضع دين الجهمية"[(٤)].

ولعل أبرز الأسباب التي ساعدت على نشر مذهب الجهمية في الأمة، هو ميول الدولة الإسلامية وحكامها إليهم، وذلك في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق، دعوا الناس

(١) فتح الباري (١/١١٩).
(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٣٥٩).
(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٧٢).
(٤) الرد على الجهمية والزنادقة (ص٢٠).

إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى، وهو المذهب الذي ذهب إليه متأخروا الرافضة وكانوا قد أدخلوا معهم من أدخلوه من ولاة الأمور، وعتوا واستكبروا واضهدوا المخالفين لهم، حينما تمكنوا منهم كما هي طريقة أهل البدع في كل زمان، إلا أن أهل السنة والجماعة لم يوافقوهم فهددهم الجهمية بالقتل، وقيدوا بعضهم وعاقبوهم وأخذوهم بالرهبة والرغبة، وثبت الإمام أحمد بن حنبل على ذلك الأمر حتى حبسوه مدة..."[(١)].

ومما ينبغي أن يشار إليه أن الجهمية ليسوا على درجة واحدة في جميع مسائل المعتقد، وإنما هم درجات.

قال شيخ الإسلام: "الجهمية على ثلاث درجات:

فشرها الغالية: الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا: هو مجاز فهو في الحقيقة عندهم ليس بحي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ولا يتكلم... وهذا القول الذي هو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة، هو قول القرامطة الباطنية، ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة الفلاسفة.

والدرجة الثانية: من التجهم هو تجهم المعتزلة ونحوهم، الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته، وهم أيضاً لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة، بل يجعلون كثيراً منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع من التجهم، كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية، أو غير الخبرية، ويتأولونها كما تأول الأولون صفاته كلها، ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة

---

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٠٢) بتصرف يسير مع إضافة.

في القرآن دون الحديث، كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث، ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار أيضا في الجملة، لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه.

وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف، وهؤلاء إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعًا عظيمًا فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه"[(١)].

أشهر عقائد الجهمية إجمالاً:

في باب الإيمان: الجهمية هم المرجئة الغلاة، وإنما سموا مرجئة لأنهم يؤخرون العمل من الإيمان، فعندهم الإيمان مجر المعرفة بالقلب، والكفر هو الجهل به فقط، ولا علاقة للأعمال بمسمى الإيمان، ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد، إذ المعارف لا تتفاضل.

ومن قولهم أيضًا: أن أصحاب الكبائر مؤمنون كاملي الإيمان موحدون، فهم من أهل الجنة، إذ لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الشرك عملٌ[(٢)].

في باب القدر: الجهمية هم الجبرية الغلاة، قالوا بأن العبد مجبور على أفعاله، ولا مشيئة له ولا إرادة له في أفعاله وكامل تصرفاته، وأن الإرادة كلها لله، فهو الخالق لها والفاعل كذلك.

(١) الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٧٠).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١١٤، ٢١٩)، التبصير في معالم الدين للطبري (ص٩٧، ١٧٩)، الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، الملل والنحل (١/ ٨٥).

قال الشهرستاني: "منها: قوله -الجهم- في القدرة الحادثة: إن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات"[(١)].

في باب الأسماء والصفات: قالوا: "لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يقضي تشبيهاً، فنفى كونه حياً عالماً وأثبت كونه: قادراً فاعلاً خالقاً لأنه لا يوصف بشيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق"[(٢)].

قال الإمام أحمد وهو يتكلم عن الجهم: "تأوَّل القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله كان كافراً، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشراً كثيراً"[(٣)].

ومن ضلالات جهم: أن الله تعالى لا يرى بالأبصار، وأن رؤيته مستحيلة، لان ذلك يستلزم التجسيم[(٤)].

القول بفناء الجنة والنار: ومن ضلالات جهم قوله إن الجنة والنار يفنيان كما يفنى سائر الأشياء[(٥)].

وقال الشهرستاني: "ضلالات جهم قوله: إن حركات أهل الخلدين تنقطع والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما وتلذذ أهل الجنة

---

(١) الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، التبصير في الدين (ص١٠٧)، الملل والنحل (١/ ٨٥).

(٢) الملل والنحل (١/ ٨٥)، الفرق بين الفرق (ص١٩٩).

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة (ص٢٠).

(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٠)، المغني (٤/ ١٣٩)، شرح الأصول الخمسة (ص ٢٦٦، ٢٦٧) لعبد الجبار بن أحمد.

(٥) مقالات الإسلاميين (١/ ٢١٩)، التبصير في الدين (ص١٠٨).

بنعيمها وتألم أهل النار بجحيمها إذ لا تتصور حركات لا تتناهى آخراً كما لا تتصور حركات لا تتناهى أولاً"[١].

ومن ضلالاته قوله: إن علم الله تعالى حادث، وإنه لا يعلم ما يكون حتى يكون[٢].

وكان يقول كلام الله حادث ولكن لا يجوز أن يسمى متكلماً بكلامه[٣].

ومن ضلالاته: أنه كان يحمل السلاح ويقاتل السلطان، وخرج مع شريح بن الحرث على نصر بن يسار، وقتله سلم بن اجون المازني في آخر زمان بنى مروان[٤].

قال الأشعري: "وكان جهم ينتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[٥].

ومن ضلالاته: أنه كان يقول بخلق القرآن[٦].

ومن ضلالاته: إنكار الصراط والميزان.

وقال أبو الحسين المَلَطي: "وأنكروا الميزان: أنكروا أن يكون لله ميزان يزن فيه الخلق أعمالهم، وأنكروا الصراط: أن يكون الله عزوجل يجيز على الصراط أحداً، وأنكروا الكرام الكاتبين: أن يكون الله عز وجل يجعل على عباده حفظة"[٧].

قال الأشعري: "قال أهل البدع بإبطال الميزان وقالوا: موازين وليس

---

(١) الملل والنحل (١/ ٨٥).
(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٠)، الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، التبصير في الدين (ص١٠٨).
(٣) الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، التبصير في الدين (ص١٠٨).
(٤) الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، التبصير في الدين (ص١٠٨).
(٥) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٠).
(٦) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٠)، الفرق بين الفرق (ص١٩٢).
(٧) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٩٨، ١١٠).

بمعنى كفات وألسن، ولكنها المجازاة يجازيهم الله بأعمالهم وزنًا بوزن، وأنكروا الميزان وقالوا: يستحيل وزن"[1].

وللجهمية عقائد أخرى لم أذكرها هنا، بعضها مما انفردت به، وبعضها شاركت فيه غيرها من أهل البدع، وإنما اكتفيت بذكر المسائل الأصول بما يناسب حاجة البحث.

(١) مقالات الإسلاميين (ص٤٧٢).

المبحث الثاني: المقارنة بين عقيدة الفرق الثلاث: المعتزلة، والقدرية، والجهمية، من حيث الاشتراك والاختلاف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقارنة بين عقيدة من رمي بالقدر من أهل الحديث، والمعتزلة:

معلوم أن أول هذه الفرق ظهوراً قوم قالوا بأن لا قدر وأن الأمر أنف، ومن ثم لقبوا بالقدرية، والأصل في هؤلاء أنهم كانوا في أصل دينهم وعقيدتهم على عقيدة السلف في سائر أصول الدين، إلا أنهم شذو في بعض المسائل عما كانوا عليه من قبل، فظهر خلافهم للسلف في مسألتين من أصول الدين.

المسألة الأولى: نفيهم للقدر عن الله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، وأن العباد أنفسهم من يوجد هذه الأفعال ويحدثها.

المسألة الثانية: الاسم الذي يطلق على من يرتكب كبيرة من المسلمين، قالوا: هل نطلق عليه اسم الإيمان فيقال مؤمن بما معه من إيمان، فاسقٌ بكبيرته كما هو قول مشايخهم من علماء التابعين أمثال الحسن البصري وعامة السلف؟ أم نسميه كافراً لأن كبيرته أزالت عنه كل خير كان فيه، فمن ثم زال عنه الإيمان كما تقول الخوارج؟ فلما لم يسعهم ما كان عليه السلف، ووجدوا أن وصف الخوارج له بالكفر فيه زيادة ظاهرة، ابتدعوا قولاً ثالثًا لا يعلم لهم فيه سلف، وهو "المنزلة بين المنزلتين"، أي لا نقول عنه أنه مؤمن، كما أننا لا نقول أنه كافر، ونقول هو في منزلة بين الكفر والإيمان.

فانخدع بقول هؤلاء جماعة من أهل الحديث، مثل: عبد الله بن أبى نجيح، وثور بن يزيد، وقتادة بن دعامة السدوسي، وشبل بن عباد، وجماعة، فقالوا بقول هؤلاء في الأصل الأول -القدر- مع برأتهم من

القول بـ: "المنزلة بين المنزلتين"، والذي هو من أعظم أصول المعتزلة، وعلى سبيل المثال: هذا قتادة بن دعامة، أحد من رُمي بالقدر، يتبرأ من المعتزلة ويذمهم.

قال الإمام أحمد: "حدثنا عفان حدثني معاذ بن معاذ قال: جاء الأشعث بن عبد الملك إلى قتادة فقال له قتادة: من أين؟ لعلك دخلت في هذه المعتزلة؟ فقال: قال له رجل: إنه لزم الحسن ومحمداً، قال: هي ها الله إذا فالزمهما"[(١)].

وقال أبن أبي العز الحنفي: "المعتزلة هم عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء وأصحابهما، ... وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادةُ وغيرهُ: أولئك المعتزلة"[(٢)].

فعُلم من هذا أن من قال بالقدر من أهل الحديث لا يلزمهم شيء من أصول المعتزلة، التي منها "المنزلة بين المنزلتين"، وأن من رماهم بالاعتزال فرضاً، إنما كان قصده أنهم في القدر على طريقة المعتزلة المذمومة، فرماهم بهذا تعظيماً في ذمهم لمشابهتهم لهم.

أما ما يخالف فيه من رمي بالقدر من أهل الحديث لهؤلاء المعتزلة، فقد خالفوهم في سائر أصول الدين، كالإيمان، والصفات، والقول بخلق القرآن، والرؤية، والشفاعة، والأسماء والأحكام، وأصول الاستدلال، ... إلخ.

المطلب الثاني: المقارنة بين عقيدة المعتزلة، والجهمية، وبيان ما بينهم من ارتباط وثيق.

أما عن مواطن الاختلاف بين عقيدة المعتزلة، والجهمية، فلم يحصل إلا في مسائل قليلة، ولهذا السبب بدأت بما حصل فيه الخلاف،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٣٩)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ ٣٠٥).

(٢) شرح الطحاوية (ص٥٣٧).

ولم أتكلم كثيراً عن مواطن الاتفاق؛ إذ أن غالب عقائد الفرقتين واحدة، ولهذا لن نتعرض كثيراً لما اتفقوا عليه من مسائل أصول الدين.

وأول مواطن الاختلاف بينهم إجمالاً:

أولا: القول في الإيمان:

المعتزلة في باب الإيمان: يرون أن الإيمان قول وعمل واعتقاد كقول السلف ظاهراً.

أما الجهمية فقالوا في باب الإيمان: أنه مجرد المعرفة، ولا علاقة للأعمال بالإيمان.

ثانيًا: حكم صاحب الكبيرة في الدنيا:

أما المعتزلة: فسلبوا عنه اسم الإيمان كليةً، ولم يدخلوه في الكفر كذلك، وقالوا: هو في منزلة بين الكفر والإيمان.

وأما الجهمية فقالوا: صاحب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، إذ لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، صغيرةً كانت أو كبيرةً، كما لا ينفع مع الشرك عملٌ[(١)].

ثالثًا: حكم صاحب الكبيرة في الآخرة:

أما المعتزلة فقالوا: لو مات العبد قبل أن يتوب من كبيرته، ولقي الله بها كان من أهل الخلود في النار[(٢)].

وأما الجهمية فقالوا: أصحاب الكبائر مؤمنون كاملوا الإيمان موحدون، فهم من أهل الجنة.

رابعًا: الفرق بينهما في القدر:

---

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (ص١٧٩).

(٢) التبصير في معالم الدين للطبري (ص١٧٩).

أما المعتزلة: فقدرية ينفون القدر عن الله، وينكرون خلق الله لأفعال العباد، وينكرون مشيئة الله لها، وقد سبق.

وأما الجهمية: فهم مجبرة، قالوا بأن العبد مجبور على أفعاله، ولا مشيئة له ولا إرادة في أفعاله، وأن الإرادة كلها لله، فهو الخالق لها والفاعل كذلك.

خامسًا الفرق بينهما في باب الأسماء:

أما المعتزلة فيقولون: إن الله تعالى عالم بلا علم، أو عالم بعلم هو ذاته، وقادر بقدرة هي ذاته[(١)].

وأما الجهمية: فعطلوا حتى الأسماء، بدعوى أن إثباتها مستلزم للتجسيم، وتعدد القدماء.

هذه أهم الأصول التي فارقت فيها المعتزلةُ الجهميةَ، إلا أنهما وإن افترقا في هذه المسائل وربما غيرها، إلا أن العلاقة بينهما وثيقة وقوية، لاشتراكهما في كثير من الأصول.

(١) الانتصار (ص٨٢).

المبحث الثالث: في توجيه العلماء لقبول مرويات أهل البدع:

اختلف أهل السنة في الرواية عن المبتدعة، فمنهم من رد الرواية عنهم مطلقًا[(١)]، ومنهم من أجاز الرواية عنهم بشروط، وهو الصحيح والراجح الذي اختاره الجماهير من السلف والخلف.

وتتمثل شروط قبول ما يرويه أهل البدع في التالي:

الشرط الأول: ألا تكون بدعته مُكَفرة، فمن كَفَّرَهُ العلماء بعينه، فهذا لا يستحقُّ أن يذكر في زمرة المسلمين فضلاً عن أن يكون من الرواة المقبولين، كغلاة الروافض المعتقدين حلول الألوهية في علي .

قال النووي: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق"[(٢)].

الشرط الثاني: أن يكون معروفًا بالتقوى والورع، ومُعظمًا لحرمات الدين، صادق اللهجة، وضابطًا لمروياته[(٣)].

والمقصود: أن يستوفي شروط قبول الرواية من العدالة والضبط وغيرهما، وعلى رأسها الصدق، فقد قال الذهبي في أبان بن تغلب: "شيعي جلد، ولكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته"[(٤)].

الشرط الثالث: أن يكون غير معاندٍ ولا متبع للهوى داعية إليه[(٥)].

قال الامام مسلم: "اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في

---

(١) انظر: الكفاية (ص١٩٤)، علوم الحديث (ص٢٢٨)، شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٦).

(٢) شرح مسلم (١/ ٦٠).

(٣) الثقات لابن حبان (٦/ ١٤٠)، سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٤).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٥).

(٥) المجروحين (١/ ٧٨)، الكفاية في علم الرواية (١/ ٣٠٢)، شرح مسلم (١/ ٦٠)، هدى الساري (ص٤٠٩).

ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"[(١)].

ويظهر من كلام الامام مسلم أن الداعية الذي ترد روايته الداعية المعاند الذي يتبع الهوى، فيعرف الحقَّ ويُصرُّ على الباطل استكباراً وعناداً، فهذا غير متأول، فلا نقبل روايته مطلقًا، أما المتأول فيُتسامح في روايته دون الأول.

الشرط الرابع: أن لا يروي حديثًا منكراً يؤيد بدعته[(٢)].

قال أبو إسحاق الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي: "ومنهم زائغ عن الحق، أي عن السنة، صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته"[(٣)].

ومن ثم فإنه لا يكفي أن يكون الحديث مؤيدًا لبدعته فحسب حتى يرد، فلابد من قيد النكارة، فقد يروي المبتدع حديثًا يؤيد بدعته، لكن لا يكون منكراً، كما أخرج الإمام مسلم حديث عدي بن ثابت وهو من الرافضة عن زر قال: قال علي: "وَالَّذِى فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِي الأُمِّي ﷺ إِلَىَّ أَنْ لاَ يُحِبَّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ وَلاَ يُبْغِضَنِي إِلاَّ مُنَافِقٌ".

ومن أبرز الأسباب للرواية عنهم، ما يلي:

١- حرص السلف على حفظ العلم، وتدوينه، والخوف عليه من الضياع والاندراس.

قال الإمام أحمد: "لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة"[(٤)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقًا على قول الإمام أحمد: "كذلك

(١) صحيح مسلم (١/ ٨).
(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٨٥)، نزهة النظر: (ص: ١٣٨).
(٣) تدريب الراوي (١/ ٣٨٥).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٦).

لما كثر القدر في أهل البصرة فلو ترك رواية الحديث عنهم لا ندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم، فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيرا من العكس"[(١)].

٢- كون هؤلاء الذي رووا عنهم ثقات موصوفون بالصدق وصلاح الحال.

قال ابن حبان: "وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره"[(٢)].

وقال الذهبي: "هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا عُلم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيًا إلى بدعته، فالذي عليه أكثرُ العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية..."[(٣)].

٣- كون بعض هؤلاء الذي رووا عنهم ليسوا من الدعاة لبدعتهم:

قال أحمد بن أبي يحيى: "سمعت أحمد بن حنبل وذُكر شبابةَ، فقال: تركتُه، لم أكتب عنه للإرجاء، فقيل له: يا أبا عبد الله، وأبو معاوية كان مرجئًا؟ فقال: شبابة كان داعية"[(٤)].

وقال ابن حبان: "أخبرنا مكحول، حدثنا جعفر بن أبان، قال: قلت لأحمد بن حنبل: نكتب عن المرجئ والقدري وغيرهما من أهل

(١) مجموع الفتاوى (٢١٢/٢٨).
(٢) الثقات (١٤٠/٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٥٤/٧).
(٤) تهذيب الكمال (٣٤٦/١٢)، هدي الساري (ص٤٠٩).

الأهواء؟ قال: نعم إذا لم يكن يدعو إليه، ويكثر الكلام فيه، فأما إذا كان داعيًا فلا"[١].

وقال الخطيب البغدادي: "اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء كالقدرية والخوارج والرافضة، وفي الاحتجاج بما يروونه... وذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممن قال بهذا القول من الفقهاء أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي... وحكي أن هذا مذهب ابن أبي ليلى وسفيان الثوري، وروي مثله عن أبي يوسف القاضي.

وقال كثير من العلماء: تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل"[٢].

وقال النووي: "ومنهم من قال: تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء، وهو الأعدل الصحيح، ... ففي الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث، الاحتجاج بكثيرين من المبتدعة غير الدعاة، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم، والاحتجاج بها والسماع منهم، وإسماعهم من غير إنكار منهم والله أعلم"[٣].

وقال ابن حجر: "الثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل

---

(١) المجروحين (١/ ٧٨).
(٢) الكفاية (١/ ٣٠٢).
(٣) شرح مسلم (١/ ٦٠، ٦١).

وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى بن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر"[(١)].

٤- كون هؤلاء الذي رووا عنهم عندهم من المرويات ما ليس عند غيرهم فتقدم مصلحة حفظ العلم.

قال ابن دقيق العيد: "الثاني أنا نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع متعصبًا له متجاهراً بباطله أن تترك الرواية عنه إهانة له وإخماداً لبدعته فإن تعظيم المبتدع تنويهٌ لمذهبه.

اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا إلا من جهته، فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع"[(٢)].

٥- أن المسائل التي خالفوا فيها من جملة المسائل التي وقع فيها إشكالات لغموضها، وقوة الشبهة التي دفعتهم إلى ذلك.

قال الإمام أحمد: "لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة"[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقًا كما سبق: "هذا لأن مسألة خلق أفعال العباد، وإرادة الكائنات، مسألة مشكلة، وكما أن القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها، فقد أخطأ فيها كثير ممن رد عليهم أو أكثرهم"[(٤)].

٦- غالبًا لم يخرجوا لهم أصولاً، وإنما خرجوا لهم في المتابعات، كما ذكر الحافظ ابن حجر حيث قال:

"عمران بن حطان أخرج له البخاري في المتابعات

ولا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات والله أعلم.

(١) فتح الباري (١/ ٣٨٥).
(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٥٩).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٦).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٦).

ثم قال: محمد بن إسحاق بن يسار، مختلف في الاحتجاج به، والجمهور على قبوله في السير، أخرج له مسلم في المتابعات، وله في البخاري مواضع عديدة معلقة عنه"[١]، ونقل ابن الملقن عن ابن التين قال: "عمران بن حطان خارجي، وإنما أدخله البخاري في المتابعة لا في الأصول"[٢].

٧- ربما يكون هذا المبتدع قد تاب قبل موته من بدعته، مثل عمران بن حطان.

قال الحافظ ابن حجر:

"ذكر أبو زكريا الموصلي في "تاريخ الموصل" عن محمد بن بشر العبدي الموصلي، قال: لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأى الخوارج، انتهى كلام أبي زكريا".

قال الحافظ: "هذا أحسن ما يعتذر به عن تخريج البخاري له"[٣].

(١) هدى الساري (ص٤٣٣، ٤٥٨).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٧/ ٦٧٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ١٢٨)، هدى الساري (ص٤٣٣).

المبحث الرابع: في ذكر الرواة الذين رموا بالاعتزال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من رمي بالاعتزال من رجال الكتب الستة:

١ - (ق) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال عبد الرزاق: "ناظرته فإذا هو معتزلي فلم أكتب عنه"[(١)].

وقال الشافعي، وعلي ابن المديني: "كان قدرياً"[(٢)].

وقال أحمد بن حنبل: "كان قدرياً معتزلياً جهمياً، كل بلاء فيه"[(٣)].

وقال يحيى بن معين: "كان قدرياً، وكان رافضياً"[(٤)].

وقال البخاري: "جهمي، كان يرى القدر"[(٥)].

وقال البزار: "كان قدرياً"[(٦)].

وقال العجلي: "كان قدرياً معتزلياً رافضياً"[(٧)].

وقال ابن حبان: "كان يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم"[(٨)].

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

اتفقوا على ضعفه، منهم: ابن سعد، ويحيى بن سعيد، ويزيد بن زريع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وأبو

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٨٥).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٥٤).
(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).
(٥) التاريخ الكبير (١/ ٣٢٣).
(٦) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).
(٧) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٨٦).
(٨) المجروحين لابن حبان (١/ ١٠٥).

زرعة، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والبزار، وابن حبان، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، وقال أبو إسحاق الحربي: "رغب المحدثون عن حديثه"، وقال ابن عيينة: "احذروه لا تجالسوه"، وقال بشر بن المفضل: "سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب".

وكان الشافعي حسن الظن فيه، يقول: "لأن يخر إبراهيم من بعد -أو من السماء- أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث"[(١)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

الذي يبدو أن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى كان قدريًا معتزليًا جهميًا، مجاهراً بمذهبه المنحرف، وداعية إليه، كما قال ابن المبارك: كان مجاهراً بالقدر.

رابعًا: درجته في الحديث

ضعيف الحديث عند جمهور المحدثين سوى الإمام الشافعي؛ فله رأي فيه، انفرد به.

خامسًا: مروياته:

له حديث واحد عند ابن ماجه، ولا علاقة له ببدعته، ولفظه: "من مات مريضًا مات شهيداً، ووقي فتنة القبر، وغدي وريح عليه برزقه من الجنة"[(٢)].

٢- (خت ت ق) الربيع بن صَبيح السعدي، أبو بكر البصري.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٢٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٦٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٢٥)، المجروحين (١/ ١٠٥)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٥٤)، تهذيب الكمال (٢/ ١٨٦)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).

(٢) السنن، ح (١٦١٥).

قال أحمد بن حنبل: "كان الرَّبيع بن صَبِيح معتزلياً، وكان خيراً من عمرو بن عُبَيْد"[(١)].

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال الدوري، وابن محرز عن يحيى بن معين، الربيع بن صبيح: "ثقة".

وقال شعبة، والعقيلي: "الربيع بن صبيح من سادات المسلمين".

وقال يعقوب بن شيبة: "رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً".

وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به، رجل صالح".

وقال علي بن المديني: "الربيع بن صبيح صالح، ليس بالقوي".

وقال أبو زرعة: "الربيع بن صبيح: شيخ صالح صدوق".

وقال الفلاس: "ليس بالقوي".

وقال العجلي: "لا بأس به".

وقال الدارمي: "سألته عن الربيع بن صبيح فقال: ليس به بأس، وكأنه لم يُطره".

وقال عبد الله بن أحمد: "سألت يحيى بن معين عن المبارك بن فضالة فقال: ضعيف الحديث مثل الربيع بن صبيح في الضعف".

وقال عمرو بن علي، ومحمد بن المثنى: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه".

وقال ابن سعد، والنسائي: "ربيع بن صبيح بصري ضعيف".

وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثاً منكراً جداً وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته".

---

(١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (١٩٠٣)، تهذيب الكمال (٩/ ٨٩).

وقال ابن أبي خيثمه: "سمعت يحيى بن معين يقول: الربيع بن صبيح ضعيف الحديث".

وقال عمرو بن علي: "الربيع بن صبيح ليس بالقوي".

وقال أبو حاتم: "الربيع بن صبيح رجل صالح، ومبارك بن فضالة أحب إليّ منه".

وقال خالد بن خداش: "هو في هديه رجل صالح، وليس عنده حديث يحتاج إليه".

وقال الساجي: "ضعيف الحديث، أحسبه كان يهم، وكان عبداً صالحًا".

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم".

وقال ابن حبان: "لم يكن الحديث من صناعته، فكان يهم فيما يروى كثيراً، حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد".

وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق"، زاد ابن حجر: "سيء الحفظ"[(١)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

لم أقف على أحد رماه بالاعتزال غير الإمام أحمد، فالله أعلم بمراده من قوله!، لا سيما وقد سُئل عنه فقال: لا بأس به رجل صالح، وقد وصفه بالصلاح أيضًا جماعة من العلماء كما سلف.

رابعًا: درجته في الحديث: صدوق سيء الحفظ.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٧/ ٢٧٧)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٥٩)، أحوال الرجال (ص١٢٣)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٦٥)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٥٢)، المجروحين (١/ ٢٩٦)، المتفق والمفترق (٢/ ٩٠٩)، تاريخ الإسلام (٤/ ٤٧)، الكاشف (١/ ٣٩٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٨)، التقريب (١٨٩٥).

خامسًا: مروياته: له عند الترمذي حديثان، أحدهما: "من كانت الآخرة همه..."[١]، والآخر في ذم الخوارج "كلاب النار..."[٢]، وهو حديث يخالف بدعة المعتزلة، وله عند ابن ماجه حديثان آخران، أحدهما: في الرباط في سبيل الله[٣]، والثاني في الحج[٤].

٣- (خ د س[٥] فق) شِبْل بن عَبَّاد المكي القارئ صاحب ابن كثير.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال علاء الدين مغلطاي: "ذكره القاضي عبد الجبار في "طبقات المعتزلة"[٦].

وقال أبو داود: "ثقة، إلا أنه يرى القدر"[٧].

وقال أبو داود: "أصحاب ابن أبي نجيح يرون القدر عيسى الجرشي، وشبل بن عباد"[٨].

وقال ابن خلفون: "تُكلم في مذهب شبل هذا، ونُسب إلى القدر"[٩].

وقال الساجي: "أصحاب ابن أبي نجيح عامتهم قدرية، ولم يكونوا أصحاب كلام إلا شبل بن عباد"[١٠].

---

(١) الجامع، ح(٢٤٦٥).

(٢) الجامع، ح(٣٠٠٠).

(٣) السنن، ح(٢٧٨٠).

(٤) السنن، ح(٢٨٩٠).

(٥) هكذا أشار الحافظ ابن حجر بأن النسائي قد أخرج له في "المجتبى"، ولم أقف عليه، وإنما وقفت عليه في "الكبرى".

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٠٩).

(٧) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٦).

(٨) سؤالات الآجري لأبي داود (١٦٦)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢١٠).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢١٠).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢١٠).

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال عباس الدوري: "سمعت يحيى يقول: شبل بن عباد المكي: ثقة".

وقال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: شبل ثقة".

وقال علي بن المديني: "شبل بن عباد المكي وسط ولم يكن به بأس".

وقال أبو حاتم: "هو أحب إليّ من ورقاء".

وقال أبو داود: "ثقة إلا أنه يرى القدر".

وقال يعقوب بن سفيان: "شبل بن عباد مكي ثقة".

وقال الدارقطني: "شبل بن عباد المكي ثقة".

وقد وثقه ابن خلفون، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة رمي بالقدر"[(١)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

أما عن الاعتزال فلم يثبت أن أحداً من العلماء نسبه إليه، وأصرح ما وقفت عليه في رميه بالقدر قول أبي داود: "كان يرى القدر"، ولو سلمنا بنسبة القدر إليه، فلا يلزم من كونه نُسب إلى القدر أن يكون من المعتزلة، كما صنفه القاضي عبدالجبار، وقد ترجم له عدد من الأئمة المنصفين، ووثقوه، ولم يشيروا إلى اتهامه بالقدر، فكيف بالاعتزال!؟.

رابعًا: درجته في الحديث: متفق على توثيقة، ورمي بالقدر.

خامسًا: مروياته: روى له البخاري في ثلاثة مواضع أصولاً: أحدها في

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص١٢٥)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (١/ ٩٨)، المعرفة والتاريخ (١/ ٤٣٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٠)، الثقات لابن حبان (٨/ ٣١٢)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٦)، التقريب (٢٧٣٧).

الحج[١]، واثنان في الطلاق[٢]، وفي موضع معلقاً[٣]، وله عند أبي داود حديثان: أحدهما في العدة[٤]، والآخر في الرجم[٥]، وله عند النسائي ثلاثة أحاديث: في الزكاة[٦]، واثنان في التفسير[٧].

٤- (ع) عبد الله بن أبي نَجِيح المكي، صاحب التفسير.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال ابن أبي شيبة: "سألت علي بن المديني عن عبد الله بن أبي نجيح المكي؟ فقال: أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلياً"[٨].

وقال البخاري: "عبد الله بن أبي نَجيح كان يُتهم بالاعتزال والقدر"[٩].

وقال جرير بن عبد الحميد: "رأيت ابن أبي نجيح ولم أكتب عنه، كان يرى القدر"[١٠].

وقال أحمد بن حنبل: "كان يرى القدر، أفسدوه بآخرة، وكان جالس عمرو بن عبيد فأفسدوه، وكان قدرياً"[١١].

وقال يحيى بن معين: "كان مشهوراً بالقدر"[١٢].

---

(١) صحيح البخاري، ح(١٨١٧).
(٢) صحيح البخاري، ح(٤٥٣١) و ح(٥٣٤٤).
(٣) صحيح البخاري، (٣/ ٩).
(٤) السنن، ح(٢٣٠١).
(٥) السنن، ح(٤٤١٤).
(٦) السنن الكبرى، ح(٢٢٢٨).
(٧) السنن الكبرى، ح(١١٢٣٦) و ح(١١٣٦٧).
(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٠٠).
(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣١٧).
(١٠) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣١٧).
(١١) تهذيب التهذيب (٦/ ٥٤).
(١٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٥٤).

وقال أبو حاتم: "إنما يقال في ابن أبي نجيح القدر"[١].

وقال ابن سعد: "يذكرون أنه كان يقول بالقدر"[٢].

وقال العجلي: "كان يرى القدر، أفسده عمرو بن عبيد"[٣].

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال عباس الدوري، وإسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: "ابن أبي نجيح ثقة".

وقال أبو زرعة الرازي: "عبد الله بن أبي نجيح مكي ثقة".

وقال علي بن المديني: "أما الحديث فهو فيه ثقة".

وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل: "ابن أبي نجيح ثقة".

وقال أبو حاتم الرازي: "ابن أبي نجيح، صالح الحديث".

وقال النسائي: "ثقة".

وقال العجلي: "ثقة، ويقال: إنه كان يرى القدر، ويقال: إن عمرو بن عبيد أفسده".

وقال الذهبي، وابن حجر: "ثقة"[٤].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

أما القدر فلا يخفى أن ابن أبي نجيح كان يرى رأي القدرية، وأما

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٠٣).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٨٣).

(٣) الثقات (٢/ ٦٤).

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٨٣)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٠٠)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣١٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٠٣)، الثقات للعجلي (٢/ ٦٤)، الكاشف (١/ ٦٠٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٥٤)، التقريب (ص٣٢٦).

رميه بالاعتزال، فقد رماه به علي بن المديني، وتلميذه البخاري، بل كان من الدعاة كما قال يحيى القطان وغيره[(١)].

رابعًا: درجته في الحديث: اتفقوا على توثيقه، إلا أبو حاتم قال: "صالح الحديث".

خامسًا: مروياته: عبد الله بن أبي نجيح من الرواة الثقات الذين أكثر البخاري ومسلم والأربعة من الإخراج له، فقد أخرج له البخاري ما يقارب ثلاثين حديثًا، وأغلبها أصولٌ، بينما أخرج له مسلم ما يقارب (١٤) موضعًا، وله عند أبي داود ما يقارب (١٨) موضعًا، وله عند الترمذي ما يقارب (١١) موضعًا، وله عند النسائي ما يقارب (١٦) موضعًا، وله عند ابن ماجه خمسة مواضع؛ (وكل رواياته في أبواب مختلفة وليس في جميع هذه الروايات ما يؤيد بدعة القدر).

٥- (ع) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العَنْبري، أبو عبيدة التَّنوري.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال العقيلي: "حدثنا محمد بن مروان القرشي، حدثنا أحمد بن المقدام العجلي، قال: كنا في مجلس يزيد بن زريع قال: من أتى جعفر بن سليمان الضبعي، وعبد الوارث التنوري فلا يقربني، وكان التنوري ينسب إلى الاعتزال، وكان جعفر ينسب إلى الرفض"[(٢)].

وقال الحسن بن الربيع: "قيل لابن المبارك: كيف رويت عن عبد الوارث وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمراً كان داعياً"[(٣)].

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣١٧).

(٢) الضعفاء الكبير (١/ ٥٠٧).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٦٣)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٨٣).

وقال عبيد بن محمد التميمي: "كنا إذا جلسنا إلى عبد الوارث كان أكثر حديثه عن عمرو بن عبيد"[(١)].

وقد رماه بالقدر الحسن بن الربيع، وابن حبان، والساجي، ويحيى بن معين، وقال: "كان يرى القدر ويظهره"[(٢)].

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

وثقه محمد بن سعد، ويحيى بن معين، وابن نمير، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "كان متقنًا في الحديث".

وقال شعبة: "ما رأيت أحداً أحفظ لحديث أبي التياح منه، وقال: تعرف الاتقان في قفاه".

وقال القواريري: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أحد ممن أدركنا مثل حماد، وأصحابه، إلا عن عبد الوارث فإنه كان يثبته، فإذا خالفه أحد من أصحابه، قال: ما قال عبد الوارث".

وقال ابن علية: "إذا حدثك عبد الوارث بحديث وشد إسماعيل يده -أي خذه-".

وقال أحمد: "كان عبد الوارث أصح الناس حديثًا عن حسين المعلم، وكان صالحًا في الحديث".

وقال الساجي: "كان قدريًا، صدوقًا متقنًا، ذُم لبدعته".

وقال الذهبي: "أحد الحفاظ، إليه المنتهى في التثبت، إلا أنه قدري متعصب".

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه"[(٣)].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥١٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٣).

(٣) الطبقات لابن سعد (٩/ ٢٩٠)، الثقات للعجلي (٢/ ١٠٧)، الجرح والتعديل (٦/ ٧٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ١٤٠)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤١)، التقريب (٤٢٥١).

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

والذي يظهر أن الاعتزال مجرد تهمة لحقت بعبد الوارث بن سعيد بسبب مجالسته عمرو بن عبيد، وكثرة حديثه عنه، وأنه بريء منه، قال هدبة بن خالد: سمعت عبد الوارث يقول: "ما رأيت الاعتزال قط"[(١)]، وقال البخاري: "قال عبد الصمد: إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته يقول قط في القدر، وكلام عمرو بن عبيد"، وقال الحافظ ابن حجر: "يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثتُ عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد، وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتُّهم عبد الوارث"[(٢)].

رابعًا: درجته في الحديث: ثقة ثبت.

خامسًا: مروياته: عبد الوارث بن سعيد من الرواة الثقات الذين أكثر البخاري ومسلم والأربعة من الإخراج له، فقد أخرج له البخاري (٨٠) موضعًا، في الأصول، وفي أبواب مختلفة، بينما أخرج له مسلم (٦٥) موضعًا في الأصول، وفي أبواب مختلفة، وله عند أبي داود في ما يقارب من (٤٧) موضعًا، في أبواب مختلفة، وله عند الترمذي (٣٠) موضعًا، وله عند النسائي (٣٥) موضعًا، في أبواب مختلفة، وله عند ابن ماجه (١٨) موضعًا ليس في جميع هذه الروايات ما يشيد بدعة القدر.

٦- (د ت ق) الفضل بن دَلْهم الواسطي ثم البصري، القَصَّاب.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

(١) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٦٩).
(٢) فتح الباري (١/ ٤٢٢).

قال يزيد بن هارون: "كان الفضل بن دلهم عندنا قصاباً شاعراً معتزلياً"[(١)].

وقال أبو داود: "كان معتزلياً، له رأي سوء"[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر: "رمي بالاعتزال"[(٣)].

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال وكيع بن الجراح: "حدثنا الفضل بن دلهم وكان ثقة".

وقال أبو بكر الأثرم: "سألت أحمد بن حنبل عن الفضل بن دلهم فقال: ليس به بأس".

وقال الحسن بن على الحلواني، عن أحمد: "لا يحفظ الفضل بن دلهم، وذكر أشياء أخطأ فيها".

وقال ابن أبي خيثمة: "سئل يحيى بن معين، عن الفضل بن دلهم فقال: حديثه صالح".

وقال أبو حاتم الرازي: "الفضل بن دلهم صالح الحديث".

وقال أبو داود: "ليس بالقوي، ولا بالحافظ، حديثه منكر، وليس هو برضي".

وقال ابن الجنيد: "في القلب من أحاديثه شيء".

وقال البزار: "لم يكن بالحافظ".

وقال أبو الفتح الأزدي: "ضعيف جداً"[(٤)].

وقال الحافظ ابن حجر: "ليّن، رمي بالاعتزال"[(٥)].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣/ ٤٧٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٧).

(٣) التقريب (٥٤٠٢).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٤٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٦١)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٢١٠)، تاريخ واسط (ص١٠٨)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٧).

(٥) التقريب (٥٤٠٢).

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

يتبين من أقوال العلماء الجارحين لعقيدته أن الفضل بن دَلْهَم كان يرى مذهب المعتزلة، ويذهب إليه.

رابعًا: درجته في الحديث: ليّن الحديث.

خامسًا: مروياته: له عند أبي داود موضعان: أحدهما في الوضوء[١]، والثاني في الرجم[٢]، وله عند الترمذي موضعان: أحدهما في الإمامة[٣]، والآخر في الفرائض[٤]، وله عند ابن ماجه موضع واحد: في باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً[٥].

٧- (ق) الفضل بن عيسى بن أبان الرَّقاشي، أبو عيسى البصري الواعظ.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال يعقوب الفسوي: "الفضل بن عيسى الرقاشي معتزلي ضعيف الحديث"[٦].

وقال سفيان بن عيينة: "كان يرى القدر"[٧].

وقال يحيى بن معين: "قدري خبيث"[٨].

وقال أبو داود: "كان من أخبث الناس قولاً"[٩].

---

(١) السنن، ح(٣٠٩٧).
(٢) السنن، ح(٤٤١٧).
(٣) الجامع، ح(٣٥٨).
(٤) السنن، ح(٢٠٩١).
(٥) السنن، ح(٢٦٠٦).
(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٩).
(٧) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١١٨)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٤٢)،
(٨) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢١١).
(٩) سؤالات الآجري لأبي داود (١٠١٠).

وقال العقيلي: "كان يرى القدر"[(١)].

وقال الساجي: "كان قدريًا"[(٢)].

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

متفق على ضعفه، قال سفيان بن عيينة: لا شيء، كان يرى القدر، وكان أهلاً ألا يروى عنه.

وقال أيوب السختياني: "لو أن فضلاً الرقاشي ولد أخرس كان خيراً له".

وقال ابن المثنى: "كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عنه".

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: "كان قاصًا، وكان رجل سوء، قلت: فحديثه؟ قال: لا تسأل عن القدري الخبيث".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "ضعيف".

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: "منكر الحديث".

وقال الآجري: "قلت لأبي داود: أكتب حديث فضل الرقاشي؟ قال: لا ولا كرامة، وقال: كان هالكًا، وقال: كان من أخبث الناس قولاً".

وقال النسائي: "ضعيف، ليس بثقة".

وقال ابن عدي: "الضعف بيّن على ما يرويه".

وقال الساجي: "كان ضعيف الحديث قدريًا".

وقال الذهبي: "ساقط".

وقال ابن حجر: "منكر الحديث، ورمي بالقدر"[(٣)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٤٢)،

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٤).

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ١١٨)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٤٢)، الجرح والتعديل (٧/ ٦٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١١٩)، الكاشف (٢/ ١٢٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٤)، التقريب (٥٤١٣).

ثبت أن الفضل بن عيسى كان يرى مذهب المعتزلة، ويذهب إليه، وفي قول أبي داود: كان من أخبث الناس قولاً، إشارة واضحة إلى سوء مذهبه.

رابعًا: درجته في الحديث: ضعيف منكر الحديث.

خامسًا: مروياته: له حديث واحد في الرد على الجهمية[١].

٨- (خت م د ت س ق) محمد بن إسحاق بن يَسار المدني، أبو بكر المُطَّلبي، صاحب المغازي.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال يزيد بن زريع: "كان محمد بن إسحاق معتزليًا"[٢].

وقال سفيان بن عيينة: "رأيت ابن إسحاق في مسجد الخيف فاستحييت أن يراني معه أحد، اتهموه بالقدر"[٣].

وقال أبو داود: "محمد بن إسحاق قدري معتزلي"[٤].

وقال دحيم: "اتهمه مالك بالقدر"[٥].

وقال أبو بكر ابن المنذر: "كان يتشيع، وينسب إلى القدر"[٦].

وقال ابن حجر: "رمي بالتشيع والقدر"[٧].

قال محمد بن عبد الله بن نمير: "رمي بالقدر، وكان أبعد الناس منه"[٨].

---

(١) السنن، ح(١٨٤).
(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص٣٠٢).
(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٩).
(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٥٢٤).
(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).
(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).
(٧) التقريب (٥٧٢٥).
(٨) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

وثقه محمد بن سعد، ويحيى بن معين، والعجلي، والبوشنجي، وزاد ابن معين: "ليس بحجة".

وقال شعبة: "أمير المؤمنين في الحديث".

وقال شعبة، وأبو زرعة: "صدوق في الحديث".

وقال أحمد بن حنبل: "حسن الحديث".

وقال البخاري: "رأيت على بن المديني يحتج بحديثه".

وقال علي بن المديني: "صالح وسط".

وقال يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي: "ضعيف".

وقال يحيى بن معين: "لم يزل الناس يتقون حديثه، ليس هو بذاك".

وكذّبه هشام بن عروة، ويحيى القطان، وسليمان التيمي، ووهيب بن خالد، واتهمه مالك.

وقال ابن عيينة يسأل إبراهيم بن المنذر: "ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق؟ قال يقولون: أنه كذاب، قال: لا تقل ذلك".

وقال أحمد بن حنبل: "كثير التدليس جداً"[(١)].

وقال ابن حجر: "صدوق يدلّس، رمي بالتشيع والقدر"[(٢)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

الذي يبدو والله أعلم أن محمد بن إسحاق بريء من تهمة الاعتزال، إذ كيف يكون الرجل معتزليًا ثم يجتمع الأئمة الكبار من أهل العلم من أمثال الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن

(١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص٤٣)، رواية الدوري (٣/ ٢٢٥)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٨٩)، الطبقات الكبرى (٩/ ٣٢٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٦١)، الجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، تاريخ بغداد (٢/ ٢٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

(٢) التقريب (٥٧٢٥).

سلمة، وعبد الله بن المبارك، وإبراهيم بن سعد، وغيرهم من الأئمة ورؤوس السنة على الأخذ عنه[١]، والذي يظهر أن من نسبه إلى الاعتزال إنما اعتمد على أن بعضهم اتهمه بالقدر، ولو سلمنا بثبوت القول بالقدر له، فلا يلزم أبداً من كون الرجل نُسب إلى القدر أن يكون من المعتزلة، كيف وقد قال محمد بن عبد الله بن نمير الثقة الثبت: "محمد بن إسحاق رُمي بالقدر، وكان أبعد الناس منه"[٢]، وابن نمير بهذا يرفع عنه ما يراه مجرد اتهام رُمي به الرجل، ويُفهم هذا أيضًا من قول ابن عيينة: "فاستحييت أن يراني معه أحد، اتهموه بالقدر"، ولم يقل كان قدريًا، ولو كان ابن إسحاق قدريًا لجهر ببدعته في العراق بيئة القدرية الخصبة، ولكان له فيها أتباع وتلاميذ ينشرون بدعته، قال محمد بن سعد: "كان ثقة، ومن الناس من يتكلم فيه، وكان خرج من المدينة قديمًا فأتى الكوفة، والجزيرة، والري، وبغداد، فأقام بها حتى مات"[٣]، وكذا يظهر فيما قاله ابن المنذر: "يُنسبُ إلى القدر"، وما قاله ابن حجر: "رمي بالتشيع والقدر"، ولم يقولا: "كان قدريًا"، وليس ذلك إلا لأنه من أهل السنة وأهل الحديث والأثر، قال شعبة: "محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث"، وقد ختم ابن عدي القول فيه بقوله: "ربما أخطأ كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به"[٤].

رابعًا: درجته في الحديث: صدوق يدلس، وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[٥].

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).
(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).
(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٢).
(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).
(٥) تعريف أهل التقديس ص(٥١).

خامسًا: مروياته: له عند مسلم ما يقارب من (٩) مواضع بعضها أصول، وأكثر من الإخراج لحديثه أبو داود، فزادت مروياته عنده على (١٠٠)، أما الترمذي فأخرج له ما يزيد على (٧٠) موضعًا، وله عند النسائي ما يقارب (٢٤) موضعًا، وله عند ابن ماجه ما يقارب (٧٩) موضعًا، وليس من هذه الروايات ما يؤيد بدعة القدر.

٩- (د ت س ق) محمد بن راشد الخزاعي، أبو عبد الله الشامي المكحولي.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال محمود بن غيلان: "سمعت أبا النضر يقول: كنت عند باب الرصافة فسلم علي شعبة، فمر بي محمد بن راشد الخزاعي، فقال لي: كتبت عن هذا شيئًا؟ فقلت: نعم، حديث كذا وكذا، فقال: لا تكتب عنه، فإنه معتزلي خشبي رافضي"[(١)].

وقال عبد الله بن المبارك: "أراه اتهم بالقدر".

وقال ابن معين: "كان يقول بالقدر".

وقال عبد الرحمن بن إبراهيم: "كان يُذكر بالقدر إلا أنه مستقيم الحديث".

وقال الساجي: "إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير"[(٢)].

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ودحيم عبد الرحمن بن إبراهيم، وعلي بن المديني، والنسائي، ومحمد بن عثمان بن أبي الجماهر.

---

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠).

وقال عبد الله بن المبارك، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم الرازي، والساجي: "صدوق".

وقال عبد الرزاق: "ما رأيت رجلاً أورع في الحديث منه".

وقال الجوزجاني: "كان مشتملاً على غير بدعة، وكان فيما سمعت متحريًا للصدق في حديثه".

وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والنسك، ولم يكن الحديث من صنعته، فكثر المناكير في روايته، فاستحق ترك الاحتجاج به".

وقال الدارقطني: "يعتبر به".

وقال ابن خراش: "ضعيف الحديث"[(١)].

وقال ابن حجر: "صدوق يهم، ورمي بالقدر"[(٢)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

أما نسبة القول بالاعتزال لمحمد بن راشد الخزاعي؛ فقد رواه أبو النضر هاشم بن القاسم، واختلف عليه:

فرواه أحمد بن حنبل، قال: قال أبو النضر: "كنت أوضيء شعبة بالرصافة، فدخل محمد بن راشد هذا، فقال شعبة: ما كتبتُ عنه، أما إنه صدوق، ولكنه شيعي، أو قدري".

أخرجه عبد الله بن أحمد[(٣)]، وابن أبي حاتم[(٤)]، والعقيلي[(٥)].

ورواه الحسن بن الصباح، عن أبي النضر، قال: "قال لي شعبة: أين

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٨١)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٦٥)، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣٣٢٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٠١)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٥٣)، تاريخ بغداد (٣/ ١٨١)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠).

(٢) التقريب (٥٨٧٥).

(٣) العلل (٢/ ١٧٥، ٣٧٠)

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣)

(٥) الضعفاء (٥/ ٢٥٧).

كنت؟ أو من أين جئت؟ قلت: من عند محمد بن راشد، قال: شيعي قدري"، أخرجه العقيلي[١].

خالفهما محمود بن غيلان، فرواه عن أبي النضر، عن شعبة، بلفظ: لا تكتب عنه، فإنه معتزلي خشبي رافضي.

أخرجه العقيلي[٢] حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، عن محمود... به، -وقد تفرد بذكر الاعتزال دون غيره-.

وعليه فإن غاية ما يقال في محمد بن راشد، أنه يرى القدر، كما قال ابن المبارك، وأحمد، وابن معين، ولما ذكر بعضُهم أن ابن مهدي يحدث عنه، فقال عبد الرحمن بن مهدي: "لم؟ فقال السائل: كان قدريًا؟ فغضب، وقال: فما يضره أن يكون قدريًا؟"، ولا يلزم من كون الرجل قدريًا أن يكون من المعتزلة.

رابعًا: درجته في الحديث: صدوق يهم، حديثه حسن، مالم يكن من أوهامه؛ كأن ينفرد بلفظ لا يتابع عليه.

خامسًا: مروياته: روى له أبو داود في سننه في سبعة مواضع، أما الترمذي فأخرج له في جامعه في موضع واحد، وروى له النسائي في السنن في موضعين، وله عند ابن ماجه في السنن في خمسة مواضع، ليس من هذه الروايات ما يقوي بدعته.

المطلب الثاني: من رمي بالاعتزال من رجال أصحاب الكتب الستة في غير الكتب الستة.

١- (بخ) حمزة بن نَجِيح، أبو عمارة، ويقال أبو عمار، البصري.

---

(١) الضعفاء (٥/ ٢٥٧).

(٢) الضعفاء (٥/ ٢٥٧)

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال البخاري: "قال موسى بن إسماعيل: كان معتزليًا"[(١)].

وقال أبو أحمد الحاكم: "يقال كان معتزليًا"[(٢)].

وقال ابن حبان: "كان قدريًا"[(٣)].

وقال ابن حجر: "لين، رمي بالاعتزال"[(٤)].

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال أبو بكر الآجري: "سألت أبا داود، عن حمزة بن نجيح؟ فقال: ثقة".

وذكره البخاري، والعقيلي في "الضعفاء".

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، قلت: يكتب حديثه؟ قال زحفًا".

وقال العجلي: "حمزة بن نَجيح أبو عمارة ضعيف".

وقال أبو الفتح الأزدي: "ضعيف الحديث".

وقال ابن حجر: "لين، رمي بالاعتزال"[(٥)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

رُمي حمزة بن نَجيح بالاعتزال من قبل أئمة منهم: موسى بن إسماعيل كما نقل عنه الإمام البخاري.

رابعًا: درجته في الحديث: ليّن الحديث.

---

(١) التاريخ الكبير (٣/٥٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/٣٤).

(٣) الثقات (٦/٢٢٨).

(٤) التقريب (١٥٣٦).

(٥) الضعفاء الصغير للبخاري (ص٥١)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٣٤٩)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢٩٠)، الثقات للعجلي (١/ ٣٢٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢١٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤)، التقريب (١٥٣٦).

خامسًا: مروياته: روى له البخاري في الأدب[١] في موضع واحد، ولا علاقة له ببدعته.

٢- (أبو داود في القدر) سهل بن أبي الصَّلت العَيْشي البصري السَّرَّاج.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال يزيد بن هارون: "كان سهل بن أبي الصلت معتزليًا، وكنت أملي معه في المسجد فلا أسمع منه، وكنت أعرف ذاك فيه"[٢].

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس".

وقال مسلم بن إبراهيم: "هو ثقة".

وقال الحافظ ابن حجر: "قال البخاري، ومسلم: كان ثقة"، وكذا قال الآجري، عن أبي داود.

وقال مغلطاي: "قال عباس، عن ابن معين: بصري ثقة".

وقال أبو حاتم: "بصري صالح الحديث، لا بأس به".

وقال أبو داود عن أحمد: "مقارب الحديث إلا أن عنده حديثين منكرين".

وقال الساجي، وابن حجر: "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أفراد، كان القطان لا يرضاه".

وقال ابن عدي: "هو في عداد من يجمع حديثه، ... وهو غريب الحديث".

---

(١) الأدب المفرد ح(١٣٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣/ ٤٧٢).

وقال عمرو بن علي: "سمعت يحيى بن سعيد ذكر سهلاً السراج، فقال: روى شيئًا منكراً".

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي: "هو صالح الحديث"[(١)].

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

انفرد يزيد بن هارون برميه بالاعتزال، ولا أعرف أحداً نسب إليه القول بالاعتزال، أو حتى بالقدر، إلا ما كان من قول يزيد بن هارون هذا، وقوله محتمل، وقد ترجم لسهل هذا ووثقه جماعة من الأئمة، ولم ينسب واحد منهم له القول بالاعتزال؟.

رابعًا: درجته في الحديث: صدوق، حسن الحديث.

٣- (د: في القدر، ق: في التفسير) عمرو بن عُبيد بن باب التميمي، أبو عثمان البصري.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال ابن سعد: "معتزلي صاحب رأي، ليس بشيء في الحديث"[(٢)].

وقال أحمد بن حنبل: "كان عمرو بن عُبَيْد رأس المعتزلة، وأولهم في الاعتزال"[(٣)].

وقال العقيلي: "حدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا أبي، عن أبيه قال: كان قدريًا معتزليًا"[(٤)].

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ١٠١)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/ ٢٠٠)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٥٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٠٠)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٠٦)، الكامل لابن عدي (٦/ ٣٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٥)، التقريب (٢٦٦٣).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٠١).

(٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (١٩٠٣).

(٤) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٧٩).

وقال ابن حبان: "أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة، فسموه المعتزلة، وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال، يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ويكذب مع ذلك في الحديث توهماً لا تعمداً"[(١)].

وقال الطبراني: "عمرو بن عبيد كان معتزلياً"[(٢)].

وقال مغلطاي: "شيخ القدرية والمعتزلة"[(٣)].

وقال المزي: "شيخ القدرية والمعتزلة"[(٤)].

وقال الذهبي: "القدري، كبير المعتزلة وأولهم"[(٥)].

وقال ابن حجر: "المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته"[(٦)].

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

اتفقوا على ضعفه، وبعضهم كذبه، ومنهم: يونس بن عبيد، وابن سعد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، وعمرو بن علي، وأبو حاتم الرازي، وأبو داود، والنسائي، ابن حبان، والناس، وقال الساجي: "كان الحسن، وأيوب، وابن عون، وسليمان التيمي، ويونس بن عبيد يذمون عمراً وينهون الناس عنه، وكانوا أعلم به، وله مثالب يطول ذكرها، وحديثه لا يشبه رواية أهل البيت"[(٧)].

---

(١) المجروحين (٢/ ٦٩).

(٢) تاريخ دمشق (١١/ ١٩٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢١٤).

(٤) تهذيب الكمال (٢٢/ ١٢٣).

(٥) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٨٦)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٤).

(٦) هدى الساري (ص٤٥٨)، التقريب (٥٠٧١).

(٧) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (١٩٠٣)، الضعفاء الكبير (٣/ ٢٧٩)، الطبقات الكبرى (٧/ ٢٠١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٤٦)، المجروحين (٢/ ٦٩)، تاريخ بغداد (١٤/ ٧٦)، تاريخ دمشق (١١/ ١٩٣)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٢٣)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٧٠).

ثالثًا: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة، وإليه المنتهى في الاعتزال والقدر.

رابعًا: درجته في الحديث: ضعيف الحديث، متهم بالكذب.

الخاتمة:

من أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال العمل في هذا البحث:

١. أن من وصِفُوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة: (**تسع رواة**)، و(**ثلاثة آخرون**) رُموا بالاعتزال وهم من رواة أصحاب الكتب الستة خارج الكتب الستة، في الأدب المفرد للبخاري، وفي القدر لأبي داود، وفي التفسير لابن ماجه.

٢. وقد **ثبتت** نسبة بدعة الاعتزال إلى (**أربعة**) منهم، ممن هو من رجال الكتب الستة، **وهم**: (إبراهيم بن محمد بن أبي يحي الأسلمي، وعبدالله بن أبي نَجِيح المكي، والفضل بن دَلْهم الواسطي، والفضل بن عيسى بن أبان الرَّقاشي)، وإلى (**اثنين**) من رجال أصحاب الكتب الستة، خارج الكتب الستة **وهما**: (حمزة بن نَجِيح البصري، وعمرو بن عُبيد بن باب التميمي).

٣. وهؤلاء الذين ثبت اعتزالهم لديّ؛ إما أن يكون معروفاً مشهوراً ببدعته ورأساً فيها، مثل: عمرو بن عبيد، أو نصّ جماعةٌ من العلماء على كونه معتزلياً، وليس لقولهم معارض يدفع به.

٤. بيان أن غالب من وصِفُوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة، ليسوا كذلك، وأن مراد من رماهم بالاعتزال أن يبين أن فيهم شَبَهًا من المعتزلة، كما تقدم في أول البحث من أن من عقائد المعتزلة ما وافقوا فيه القدرية.

٥. أن الأئمة الذين رووا عمن رمي بالاعتزال معذورون، ولهم تأويل سائغ: لئلا يفوت شيء من الرواية عن هؤلاء الذين رُموا بالاعتزال، وأن بدعة الاعتزال ليست بدعة مكفرة عندهم وإلا لما رووا عنهم.

٦. أن وصف الراوي بالبدعة لا يؤثر في قبول مروياته؛ طالما أنه من أهل الديانة والضبط والحفظ لما يرويه، ما لم يكن مكفراً ببدعته، أو

معانداً مكابراً لا يقبل الحق إذا بان له، أو كان ممن يستحلون الكذب لترويج بدعته، ويدل هذا على إنصاف الأئمة لمثل هؤلاء، وهذا شأن غالب من وقع في البدع من الرواة المشاهير.

٧. لابد لطالب العلم من البحث في حال الراوي لا سيما من وُصِف ببدعة كالاعتزال، والوقوف على حقيقة بدعته، ووصفها، والوقوف على كلام أهل العلم في ضبطه لما يرويه، قبل أن يحكم عليه بمجرد وصفه بالبدعة.

٨. والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

الإبانة الكبرى. لأبي عبد الله ابن بَطَّة العكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

أحوال الرجال. لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ.

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

الاقتراح في بيان الاصطلاح. لتقي الدين ابن دقيق العيد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

إكمال تهذيب الكمال. لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة الطبعة: الأولى١٤٢٢ هـ.

الإيمان. لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

البداية والنهاية. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

التاريخ. لأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، نشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.

تاريخ ابن معين. رواية الدوري، تحقيق: عبد الله بن أحمد بن حسن، نشر: دار المأمون للتراث بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ.

تاريخ ابن معين. رواية الدارمي تحقيق أبي عمر الأَزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٩ هـ.

التاريخ الأوسط. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، الناشر: دار الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

تاريخ بغداد. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

تاريخ الثقات. لأبي الحسن العجلى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ.

التاريخ الكبير. لأبي عبد الله البخاري، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي – محمود النحال، الناشر: الناشر المتميز، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ.

التاريخ الكبير. لابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.

التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. لأبي المظفر طاهر بن محمد الأسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

تقريب التهذيب. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. لأبي الحسين المَلَطي العسقلاني، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – مصر.

تهذيب التهذيب. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند – حيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى: ١٣٢٥هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ ه.

الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم، تحقيق: المعلمي اليماني، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية الطبعة: الأولى، ١٩٥٢م إلى ١٩٥٣م.

ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ.

الرد على الزنادقة والجهمية. لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد حسن راشد، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة، ١٣٩٣هـ.

سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

سؤالات أبي عبيد الآجري. لأبي داود السجستاني، تحقيق أبي عمر الازهري، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣١ هـ.

سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

سؤالات الحاكم لأبي الحسن الدارقطني. للحاكم، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني. لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

سؤالات يحيى بن معين، رواية ابن الجنيد، تحقيق أبي عمر الازهري، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٨ هـ.

سير أعلام النبلاء. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: التاسعة، ١٤١٣هـ.

شرح الأصول الخمسة. لعبد الجبار بن أحمد المعتزلي، تحقيق الدكتور: عبد الكريم عثمان، القاهرة – مكتبة وهبة، الطبعة الثانية: ١٤٣١هـ.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ.

شرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز الحنفي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩١هـ.

الشريعة. لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن – الرياض/ السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ.

صحيح مسلم. لمسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله، تحقيق أبي عمر الازهري، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٤هـ.

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، رواية الميموني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، رواية المروذي، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن الدارقطني. تحقيق: محمد صالح الدباسي، الناشر: مؤسسة الريان - بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٣٢ هـ.

غريب الحديث. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

الضعفاء، لأبي عبد الله البخاري، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، نشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

الضعفاء. للعقيلي، تحقيق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: دار الرشد - الرياض الطبعة: الأولى ١٤٣٧ هـ.

الطبقات الكبير. لمحمد بن سعد، تحقيق: علي عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

الفتاوى الكبرى. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، نشر: المكتبة السلفية، المعرفة - بيروت، سنة: ١٣٧٩.

الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. لعبد القاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.

الفصل في الملل والأهواء والنحل. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

القدر. لأبي بكر جعفر بن محمد الفِرْيابِي، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. لشمس الدين الذهبي تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي، تحقيق: الدكتور مازن بن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد -الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم أستاد الحديث بجامعة الازهر، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الاولى ١٤٠٥ هـ.

المتفق والمفترق. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، نشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

مجموع الفتاوى. لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

مروج الذهب ومعادن الجوهر. لأبي الحسن على بن الحسين بن على المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، الناشر: دار الهجرة - تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ.

مسائل أحمد بن حنبل. -رواية ابن هانئ-، رواية: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ.

المعرفة والتاريخ. لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د/ أكرم العُمَري، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١هـ.

معرفة الرجال. ليحيى بن معين. رواية ابن محرز. تحقيق أبي عمر الأَزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٠ هـ.

المغني. لعبد الجبار بن أحمد المعتزلي، المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق محمد علي النجار، وعبدالحليم النجار- مراجعة إبراهيم مدكور- إشراف طه حسين. سنة الطبع: ١٩٨٠م.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. لأبي الحسن الأشعري، تحقق: نعيم زرزور

الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

الملل والنحل. لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ.

منهاج السنة النبوية. لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. لأبي زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

المنية والأمل. القاضى عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي، تحقيق: الدكتور سامي النشار - الدكتور عصام الدين محمد، الناشر: دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية، تاريخ الطبع: ١٩٧٢م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات،...، نشر: مؤسسة الرسالة العالمية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الاولى: ١٩٩٤.

هُدى الساري مقدمة فتح الباري. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: نشر: المكتبة السلفية، سنة النشر: ١٣٧٩ هـ.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499